فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات

Opportunities for economic diversification in Algeria through the adoption of the import substitution industrialization policy.

الدكتور: نورالدين شارف

أستاذ محاضر أ

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف.

Tel: 05 50 27 25 95

البريد الالكتروني: n.charef@univ-chlef.dz

ملخص:

تعاني معظم الدول النفطية منذ خريف سنة 2014 من مشاكل مالية كبيرة بعد التراجع الكبير والمستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية، ويجمع الخبراء والباحثون على أن افضل حل لهذه المشكلة هو التنويع الاقتصادي للخروج من التبعية لقطاع المحروقات، ومع استمرار انخفاض سعر برميل النفط وجدت الحكومة في الجزائر نفسها في مواجهة عجز موازني أثر على برامجها التنموية بالإضافة إلى عجز في الميزان التجاري للسنة الثالثة على التوالي أدى إلى استنزاف احتياطي الصرف، وسنحاول في هذه الورقة البحثية دراسة سبل تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات، والتي بدأت الحكومة في العمل عليها من خلال إجراءات عديدة أهمها الحد من الواردات وتشجيع الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، سياسة التصنيع لإحلال الواردات، واردات الجزائر.

تصنيف Jel : E61,F13.

Abstract :

Most oil-producing countries suffer from major financial problems after the decline in world oil prices in 2014, experts and researchers agree that the best solution to this problem is economic diversification to end the dependence on the oil sector. the continuing fall in the price of a barrel of oil has caused a budget deficit problem for the Algerian government, which has blocked several development programs, in addition, the trade balance deficit for the third successive year, and led to the depletion of foreign exchange reserves.

we will try in this article to examine ways of achieving economic diversification in Algeria through the adoption of the import substitution industrialization policy, on which the government began to work through several measures, among which, the reduction of imports and the encouragement of investments.

***Keywords**: economic diversification, Import Substitution industrialization(ISI), Algerian imports.*

***Jel Classification Codes :** E61,F13.*

مقدمة:

حاولت الكثير من الدول النفطية بعد الأزمات الكبيرة والمتتالية التي عرفها سوق النفط عالميا أن تضع سياسات وبرامج للتنويع الاقتصادي من أجل تقليص التبعية لقطاع المحروقات وتنويع مصادر الدخل الوطني، وشكلت سياسات التنمية الاقتصادية عن طريق التصنيع الخيار الأمثل لكثير من هذه الدول، حيث عملت هذه الدول على ترقية القطاعات الصناعية المختلفة بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي من جهة، والذهاب لتصدير منتجات صناعية نهائية في وقت لاحق عوض التركيز على تصدير المواد الأولية والمنتجات الأحفورية بأسعار رخيصة عالميا.

ويميز الكثير من الكتاب والباحثين في ميدان سياسات التصنيع بين ثلاثة استراتيجيات رئيسية اتبعتها معظم البلدان النامية وهي:

1. سياسة التصنيع لإحلال الواردات؛
2. سياسة التصنيع لإحلال الصادرات (ترقية الصادرات)؛
3. سياسة الصناعات المصنعة.

وقد اختارت الجزائر بعد الاستقلال اتباع سياسة الصناعات المصنعة كركيزة لتحقيق التنمية وبناء اقتصاد وطني يرتكز على الصناعات الثقيلة والخفيفة، يحقق الاكتفاء الذاتي ويحمي من التبعية لقطاع المحروقات، وقد حققت هذه السياسة نتائج جيدة خلال السبعينيات من القرن العشرين إلا أن ارتكازها بشكل مطلق على القطاع العمومي وعدم الاستمرارية خلال الثمانينات ضيع على الجزائر فرصة حقيقية للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات.

وسنحاول في هذه الورقة البحثية دراسة وتوضيح مزايا سياسة التصنيع لإحلال الواردات كسياسة تنموية قاعدية أثبتت نجاعتها من خلال تجارب العديد من الدول النامية الرائدة، حيث يتم الانتقال بعد تطبيقها لفترة زمنية معتبرة إلى تبني سياسة التصنيع لإحلال الصادرات في مرحلة متقدمة من التنمية الصناعية تمكن الدولة من تنويع صادراتها بالاعتماد على تنافسية عالية للمؤسسات الصناعية الوطنية، وهذا من خلال الإجابة على الاشكالية الجوهرية التالية:

كيف يمكن تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال الاعتماد على سياسة التصنيع لإحلال الواردات؟

تبرز أهمية هذا الموضوع اذا أخذنا في الحسبان المشاكل المالية الكبيرة التي تتخبط فيها الدول النفطية عموما والجزائر خصوصا منذ بداية تهاوي أسعار النفط في خريف 2014، وما يمكن أن تقدمه استراتيجية التنويع الاقتصادي وإحلال الواردات كحل لهذه المشكلة، من خلال تطوير قطاعات صناعية منتجة للقيمة المضافة وخفض البطالة وتقليص العجز في ميزانية الدولة والميزان التجاري.

الدراسات السابقة:

خلال بحثنا المكتبي وجدنا مجموعة من الأبحاث التي تناولت موضوع سياسة التصنيع من خلال احلال الواردات، كما وجدنا أبحاثا عديدة تناولت موضوع التنويع الاقتصادي، ولكن لم نتمكن من ايجاد دراسات تناولت الموضوعين معا والعلاقة بينهما، وهذه هي الاضافة التي يمكن أن نقدمها من خلال هذا البحث، ومن بين أشهر الدراسات السابقة التي وجدناها واطلعنا عليها نذكر:

- Werner Baer, **Import Substitution and Industrialization in Latin Amercia: Experiences and Interpretations**, Latin American Research Review, Vol. 7, No. 1 (Spring, 1972),

حيث حاول Baer ابراز مزايا سياسة التصنيع من خلال احلال الواردات التي اتبعتها مجموعة كبيرة من دول أمريكا اللاتنية خلال الخمسينات والستينات من القرن العشرين، والمزايا التي حققتها هذه الدول على صعيد النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية وأهم النقائص التي رافقت تطبيق هذه السياسة.

- Egwaikhide, Festus O, **import substitution industrialization in Nigeria: a selective review**, The Nigerian Journal of Economic and Social Studies, Volume 39, Issue 2, 1997.

حاول هذين الباحثين دراسة سياسة التصنيع لإحلال الواردات التي اتبعتها نيجيريا خلال السبعينات والثمانينات بغية الخروج من التبعية لقطاع النفط، وأهم النتائج المحققة على المستوى الكلي، بالإضافة إلى جملة من الصعوبات التي واجهتها الحكومة النيجيرية عند تبنيها لهذه السياسة.

- Albert O. Hirschman, **The Political Economy of Import-Substituting Industrialization in Latin America**, The Quarterly Journal of Economics, Volume 82, Issue 1, 1 February 1968.

أبرز Hirschman جوانب الاقتصاد السياسي في سياسة التصنيع الهادف لإحلال الواردات والمتبناة من قبل مجموعة من دول أمريكا اللاتنية، وأهم المزايا التي حققتها هذه الدول من خلال الحفاظ على صناعات ناشئة وتنميتها وخفض البطالة والنمو الاقتصادي بشكل عام، مع تسليط الضوء على بعض النتائج السلبية لهذه السياسة.

- سلوى صبري، **"سياسة إحلال الواردات الفلسطينية مشاكل وصعوبات التطبيق وسبل التطوير"**، ورقة بحثية مقدمة إلى : المؤتمر الاقتصادي لجامعة القدس المفتوحة بعنوان : نحو تعزيز تنافسية المنتجات الفلسطينية، أيام 16-17 أكتوبر 2012 رام الله – فلسطين.

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من تبعية كبيرة للواردات الاجنبية، وحاولت الباحثة ابراز أهم المشكلات والمعوقات التي تحول دون نجاح سياسة احلال الواردات التي تتبعها الحكومة الفلسطينية قصد التخفيف من عجز الميزان التجاري، وكيفية معالجة هذه المشكلات.

- Alan Gelb, **Diversification de l'économie des pays riches en ressources naturelles,** Contribution préparée pour le séminaire de haut niveau du FMI, Ressources naturelles, finance et développement, Alger, 4-5 novembre 2010.

حاول Gelb خلال مؤتمر صندوق النقد الدولي حول التنويع الاقتصادي والمنعقد في الجزائر سنة 2010، ابراز أهم السياسات والإجراءات الواجب على الدول الغنية بالموارد الطبيعية اتباعها لتنويع اقتصادياتها والخروج من التبعية للموارد الطبيعية والأحفورية وعلى رأسها النفط.

- ممدوح عوض الخطيب، **"أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي"**، جامعة الكويت، المجلة العربية للعلوم الادارية، مجلد 18، عدد 2، ماي 2011.

تناولت هذه الدراسة الأثر الذي يمكن أن تحدثه سياسات التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، بحكم أن هذا البلد العربي يعتبر أكبر منتج للنفط عربيا ويواجه مشكلات كبيرة ترتبط ارتباطا وثيقا بتبعيته لقطاع النفط.

وللإجابة على الاشكالية المطروحة والإحاطة بالموضوع من كل جوانبه ارتأينا تقسيم البحث إلى المحاور الثلاثة التالية:

1) مزايا التنويع الاقتصادي؛
2) سياسة التصنيع لإحلال الواردات ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي ؛
3) فرص ومجالات التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال التصنيع لإحلال الواردات.

أولا: مزايا التنويع الاقتصادي

يشير الكثير من الباحثين والكتاب أن مفهوم التنويع الاقتصادي قد يطرح على مستوى الاقتصاد الجزئي (المؤسسة) كما يطرح على مستوى الاقتصاد الكلي، فعلى مستوى الاقتصاد الجزئي (المؤسسة) يظهر كإستراتيجية تنافسية تهدف إلى توسيع تشكيلة منتجات المؤسسة واستهداف قطاعات سوقية جديدة في نفس الوقت.

أما على المستوى الكلي فيعرف التنويع الاقتصادي على أنه زيادة في مناصب الشغل في اقليم معين بفضل ظهور قطاع نشاط اقتصادي جديد أو التوسع في قطاع نشاط موجود مسبقا وليس هو النشاط الوحيد أو المهيمن في هذا الاقليم[1].

كما يعرف التنويع الاقتصادي بأنه : مسار التحول الهيكلي لاقتصاد ما بحيث يتم التحول من اقتصاد تهيمن عليه قطاعات النشاط الأولية (الموارد الطبيعية، الزراعية،..الخ) إلى قطاعات النشاط الثانوية والخدمية (الصناعات التحويلية، السلع الصناعية،التجارة، السياحة ..الخ)[2] .ولكن هذا التحول الديناميكي لا يتطلب بالضرورة زوال القطاعات الأولية وإنما يتميز فقط بخفض الأهمية الاقتصادية لهذه القطاعات وخفض مساهمتها في خلق الثروة لهذا الاقتصاد.

وعليه يمكننا القول أن التنويع الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في عدد قطاعات النشاط التي يرتكز عليها الاقتصاد والخروج من التبعية لقطاع بعينه مما يخلق فرص عمل كثيرة ويحدث تحولا في هيكل الاقتصاد ككل.

وعلى عكس نظرية ريكاردو حول المزايا النسبية التي ترى في التخصص (انخفاض التنويع الاقتصادي) محفزا للنمو الاقتصادي، فان الكثير من الأبحاث والدراسات بينت أن انخفاض التنويع الاقتصادي وتركز الانتاج في عدد قليل من المنتجات والقطاعات له آثار سلبية على النمو الاقتصادي[3].

ويتم التمييز بين ستة أشكال (أنواع) للتنويع الاقتصادي يمكن لصانعي السياسات الاقتصادية الاختيار بينها وهي[4]:

1. **التنويع العمودي (الرأسي)** (diversification verticale) : وهو تصنيع منتجات تشكل مواد نصف مصنعة أو مواد أولية لصناعة السلع الحالية (التنويع العمودي لأعلى[5]) أو التوجه إلى صناعة منتجات جديدة تشكل المنتجات التي يتم تصنيعها حاليا مواد أولية لها(التنويع العمودي لأسفل[6])،
2. **التنويع الأفقي** (diversification horizontale)**:** وهو انتاج وتصنيع منتجات جديدة تتلائم مع الخبرات والطرق الانتاجية المكتسبة وتكملها في نفس الوقت.
3. **التنويع الجانبي** (diversification latérale): وهو الدخول إلى ميدان نشاط جديد من خلال انتاج منتجات جديدة لا علاقة لها بالمنتجات الحالية وتستهدف أسواقا جديدة.
4. **التنويع الشامل** (diversification totale) : والذي تسعى من خلاله المؤسسات الانتاجية إلى توسيع تشكيلة منتجاتها الحالية وفي نفس الوقت اكتساب واختراق أسواق جديدة.
5. **التنويع الجغرافي** (diversification géographique)**:** والذي يعني الدخول إلى مناطق جغرافية جديدة (تصدير المنتجات) والتكيف مع تغيرات بيئة الانتاج الجديدة؛
6. **التنويع المالي** (Diversification financière) : وهو ذلك الشكل من التنويع الذي يهدف إلى الحد من مخاطر الاستثمار من خلال توزيع رؤوس الاموال على مجموعة متنوعة من الانشطة الاستثمارية والتي لا يمكن أن تخسر في آن واحد، كما قد يمتد التنويع المالي إلى الاستثمار في مناطق مختلفة لتجنب آثار الانكماش الاقتصادي الذي قد يصيب مناطق معينة.

ويلعب التنويع الاقتصادي دورا أساسيا في التحكم في التقلبات الاقتصادية ويخفض الأضرار الناتجة عن انهيار أسعار المواد الولية في البورصات العالمية، كما يسمح بتحسين التنافسية الدولية[7].

وفي تقريرها حول التنويع الاقتصادي في افريقيا لسنة 2006، حددت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة خمسة مجموعات من المتغيرات (العوامل) التي تؤثر على مسار التنويع الاقتصادي وهي[8]:

1. **العوامل المادية:** الاستثمار، البنية التحتية، رأس المال البشري،..الخ.
2. **السياسات العمومية:** السياسة المالية، السياسة التجارية، الصناعية،..الخ؛
3. **المتغيرات الاقتصادية الكلية:** سعر صرف العملة، معدل التضخم، ميزان المدفوعات،..الخ؛
4. **المتغيرات المؤسساتية:** الحوكمة، مناخ الاستثمار،الوضع الأمني،..الخ؛
5. **الوصول إلى الأسواق**: درجة انفتاح الأسواق على التجارة الخارجية، بالإضافة إلى طرق الوصول إلى التمويل بأنواعه المختلفة.

وقد بينت الكثير من الدراسات والأبحاث، أن الاقتصاديات المتنوعة أقوى أداءا على المدى الطويل، ويفسر هذا بكون الانتاج الصناعي المتنوع يولد مسارا ديناميكيا للتدريب والتكوين التطبيقي، مما يسمح بتحسين الانتاجية وزيادة الدخل[9].

يرى الكثير من الباحثين أن التنويع الاقتصادي يقود إلى النمو الاقتصادي وذلك للأسباب التالية[10]:

- يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري مما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي؛
- يؤدي التنويع الاقتصادي إلى زيادة فرص الاستثمار مع خفض مخاطره الناجمة عن تركيز الاستثمارات في قطاعات محددة؛
- يقلل التنويع الاقتصادي من مخاطر تراجع ايرادات التصدير وما ينجم عنها من ضعف في تمويل الاستيراد، وهي الحالة التي تترافق دائما مع تركز الصادرات في عدد محدود من المنتجات؛
- يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة توطيد العلاقات التشابكية بين القطاعات الانتاجية.

وكثيرا ما تصطدم رغبة الدول النامية في تنويع اقتصاديتها والانخراط في مسار التجارة الدولية بصعوبات كبيرة بسبب الدور الذي تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات، والتي تتمتع بقدرات تكنولوجية كبيرة وتستفيد من مزايا تجارية وضريبية ومالية تمنحها اياها الكثير من الدول مما يجعلها تحقق أرباحا مضاعفة غالبا ما يتم تحويلها إلى الدول الأصلية، وهذا يؤثر سلبا على تطور النسيج الصناعي لدول الجنوب[11].

ورغم ذلك فقد نجحت الكثير من الدول النامية في تنويع اقتصادياتها وصادراتها بفضل التصنيع، ففي سنة 1960 كانت 80 % من صادرات الدول النامية عبارة عن مواد أولية، أما اليوم فحوالي 80 % من صادرات هذه الدول هي منتجات صناعية، وهذا راجع كذلك لظهور أقطاب صناعية كبرى مثل الصين، كوريا الجنوبية، الهند، البرازيل، ماليزيا، اندونيسيا والمكسيك، هذه الاقطاب الصناعية الجديدة اندمجت بكفاءة في الشبكات العالمية للإنتاج والتصدير وهي تساهم اليوم بشكل كبير في التبادل التجاري جنوب-جنوب[12].

ثانيا: سياسة التصنيع لإحلال الواردات ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي

أدركت معظم دول العالم الثالث بعد فترة وجيزة من تخلصها من الاستعمار، أن استقلالها السياسي غير كاف، وأن استدراك تخلفها التنموي يتطلب استقلالا اقتصاديا كما يتطلب معركة تنموية، ومنذ ذلك الوقت بدأت أفكار جديدة تستقر في أذهان القادة السياسيين لهذه الدول، وبداية من سنة 1946 شكل التصنيع والتنمية مركز اهتمام التحليل الاقتصادي[13].

وعملا بمبدأ الاكتفاء الذاتي اتبعت كثير من الدول النامية التي حصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، سياسة تشجيع أنماط التصنيع التي تركز على سياسة إحلال الواردات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وقد حققت معظم هذه الدول معدلات نمو جيدة في تلك المرحلة، واعتمدت هذه الدول على مسار اقتصادي يقوم على وضع قيود على الواردات من المنتجات الصناعية وتحويل الطلب على هذه المنتجات للإنتاج المحلي، وفي الوقت نفسه السماح باستخدام الأرباح المتحققة من بعض الصادرات لاستيراد السلع الرأسمالية اللازمة للتصنيع[14] .

عرفت هذه الاستراتيجية بإستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات stratégie d'industrialisation par substitution aux importations (ISI) ، وقد تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث كانت حكومات هذه الدول في تلك الفترة تلعب دورا محوريا في الاقتصاد تحت مبرر حماية وتطوير الصناعات الناشئة (infant industries)، وتاريخيا تعد دول أمريكا اللاتينية من الدول النامية الأولى التي طبقت إستراتيجية إحلال الواردات في أربعينيات القرن العشرين بعد أزمة الكساد العظيم، وذلك بسبب النقص الكبير في السلع الاستهلاكية في هذه الدول بسبب انشغال الدول المصدرة لهذه السلع (أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية) بالتصنيع الحربي في إطار الحرب العالمية الثانية[15].

استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات (ISE) هي: استراتيجية تنموية تهدف إلى تلبية الطلب المحلي من خلال احلال المنتجات المحلية مكان المنتجات المستوردة، مما يساهم في ظهور صناعات ناشئة وهذا بفضل تبني الدولة لسياسة صناعية قائمة على" نظام حماية تعلمي[16]" ومدعومة بإعانات مالية وقروض مدعمة لصالح المنتجين المحليين لمساعدتهم على استيراد السلع والتجهيزات الاستثمارية[17].

أما Baer فيرى أن استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات (ISI) تقضي بتوفير كل التسهيلات لإنتاج وتصنيع السلع التي يتم استيرادها رسميا[18]. في حين يؤكد Bruton أن احلال الواردات عبارة عن استراتيجية تنمية تتبعها الدول النامية بهدف تحقيق أمرين، الأول هو اكتساب الخبرة والتعلم، والثاني هو حماية اقتصادها المحلي وخلق نموذجها التنموي الخاص بها بعيدا عن الدول الغنية[19].

ويرى البعض أن استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات تهدف إلى انتاج كل ما يستورد من خلال اقامة أكبر عدد ممكن من المصانع بغرض تلبية الطلب المحلي[20].

تعتمد استراتيجية احلال الواردات على مبادئ بسيطة جدا أهمها[21]:

- في ظل انهيار معدل التبادل الدولي لغير صالح المنتجات الأولية لا بد من التصنيع؛
- في ظل ضعف القدرة التكنولوجية محليا، لا بد من البدء بالصناعات الاستهلاكية التي لا تحتاج إلى خبرات تكنولوجية متقدمة؛
- جعل أسعار السلع المستوردة مرتفعة من خلال فرض التعريفة الجمركية ونظام الحصص وإجراءات أخرى، وبالتالي جعل صناعات احلال الواردات مربحة.

وقد اتبعت الدول التي تبنت استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات عدة آليات عند تطبيقها ومنها:

- توفير الحماية الجمركية للسلع الاستهلاكية المنتجة محلياً عن طريق فرض رسوم جمركية مرتفعة على السلع الاستهلاكية المستوردة المنافسة للإنتاج المحلي، كما تقوم الحكومة في نفس الوقت بتخفيض تكاليف إنتاج السلع الاستهلاكية عن طريق تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على استيراد الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج لتصنيع السلع الاستهلاكية.
- تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيله لمقابلة الطلب المحلي وتنويع الاقتصاد،

- التركيز على القطاعات المستهدفة بالإحلال : والمقصود بالتوجه القطاعي أن الدولة تختار القطاع الاقتصادي الرائد لديها، والذي سيحرك عملية النمو ويعطي الأفضلية في إجراءات الحماية الجمركية والضريبية[22].

وتبني استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات يمكن من تحقيق جملة من المزايا أهمها:

- تسمح هذه الإستراتيجية بعلاج مشكلة عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية من خلال خفض الواردات من الخارج، كما تسمح بتقليل التبعية للخارج.
- تتيح هذه الإستراتيجية تنويع الاقتصاد الوطني وزيادة مساهمة قطاع الصناعة في النشاط الاقتصادي والناتج الداخلي الاجمالي.
- إقامة صناعات محلية تحل محل الواردات يمكن أن يوفر فرص للعمالة مما يؤدي إلى خفض معدل البطالة خاصة إذا تم الاعتماد على الطرق الإنتاجية كثيفة العمل.
- حماية الصناعة المحلية من المنافسة غير العادلة التي تمارسها الشركات المتعددة الجنسيات.

ومسار احلال الواردات يتم من خلال مقاربتين (منطقين) للإنتاج هما[23]:

1. الاحلال من الأسفل إلى الأعلى (de l'aval vers l'amont)

حيث تمنح الأولوية في الاحلال لقطاع السلع الاستهلاكية، ثم يتم الارتقاء تدريجيا لغاية احلال الصناعات الثقيلة وتجهيزات الانتاج، وهذا ما فعلته دول أمريكا اللاتينية، ومن مزاياها أن كلفة الاحلال غير مرتفعة من حيث أن رأس المال المطلوب ضعيف كما لا تتطلب يد عاملة عالية المهارة ولا تكنولوجيا متطورة.

2. الاحلال من الأعلى إلى الأسفل (de l'amont vers l'aval)

حيث يتم البدء بإحلال السلع الرأسمالية والتجهيزات، وهذا يتطلب رؤوس أموال معتبرة تفوق القدرات المالية للدولة مما ينتج عنه تمويل اقامة المصانع عن طريق عائدات التصدير، كما يتطلب تكنولوجيا جد متطورة.

ومقاربة احلال الواردات من الأسفل إلى الأعلى (de l'aval vers l'amont) تبدو أكثر واقعية[24]. كما ينبغي أن تقوم الصناعة في الدول النامية على أساس ما يتوفر في البلد من المواد الخام، وعلى وجه التحديد في المراحل المبكرة من عملية التصنيع ذلك بالنظر للأهمية النسبية للمواد الخام في تحديد كلفة الإنتاج من السلع المنتجة، ومن هذا المنطلق ينبغي على البلدان النامية التوجه أولا لاستغلال المواد الأولية ذات العرض الواسع فيها عن طريق إقامة وحدات صناعية مع الأخذ بعين الاعتبار باقي العوامل الأخرى التي تؤثر في عملية التنمية الصناعية،ومنها عنصر رأس المال، توفر الأيدي العاملة، الخبرة الفنية ووجود سوق ذات نطاق واسع يتناسب مع حجم المنتجات الصناعية[25].

وفي المقابل، يقترح البعض أن يتم تنفيذ استراتيجية احلال الواردات على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: يتم البدء بتصنيع وإحلال المنتجات الاستهلاكية الأساسية، وتزداد الواردات الرأسمالية والوسيطة في هذه المرحلة لازدياد الطلب عليها من قبل المنتجين المحليين؛

المرحلة الثانية: يتم إحلال المنتج المحلي محل المنتج المستورد في كل الصناعات الاستهلاكية، كما يتم البدء في العمل على إحلال المنتجات الوسيطة والرأسمالية المحلية محل الأجنبية.

المرحلة الثالثة: يتم التوسع في إنتاج وإحلال السلع الوسيطة والرأسمالية مثل الآلات والمعدات الثقيلة، مع البدء في التوجه نحو التصدير.

وفي مقابل استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات، هناك استراتيجية التصنيع لإحلال الصادرات l'industrialisation par la substitution d'exportations (ISE) ،والتي تسمى كذلك بترقية الصادرات (promotion des exportations)، والتي تقضي بالعمل على احلال الصادرات من المواد الاولية والمواد ضعيفة التحويل بصادرات غير تقليدية من المنتجات المصنعة ونصف المصنعة لتحقيق نمو اقتصادي سريع مدعوم بعائدات التصدير. وقد طبقت الكثير من الدول استراتيجية احلال الصادرات بنجاح ومن أشهرها: كوريا الجنوبية، ماليزيا، إندونيسيا، تايلاند، البرازيل والشيلي.

تطبيق استراتيجية التصنيع لإحلال الصادرات في الدول النامية تواجهها عدة قيود تجعل من صناعات هذه الدول غير قادرة على الوقوف في وجه المنافسة الدولية السائدة، خاصة في سنوات حياتها الأولى ومن هذه القيود[26] :

- القيود المفروضة من قبل الدول المتقدمة على الصادرات الصناعية القادمة من الدول المتخلفة؛
- ضعف مستوى الأداء التكنولوجي والتقدم التقني؛
- محدودية المهارات الفنية والقدرات التنظيمية المستخدمة.

ويمكن التوفيق بين استراتيجيتي احلال الواردات وإحلال الصادرات من خلال[27]:

- تحديد دقيق للصناعات الناشئة الواجب حمايتها والتأكد من توفير احتمالات تنافسيتها في التصدير او في احلال الواردات من دون حماية بعد فترة معينة،

- التحول التدريجي من السوق المحلي إلى الخارجي بالإضافة إلى التحول من الصناعات الاستهلاكية إلى الوسيطية ثم الاستثمارية،
- عدم اغفال دور القطاع الزراعي.

ومما لا شك فيه أن تطبيق استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات يساعد في تحقيق أشكال التنويع الاقتصادي التي سبق الاشارة إليها، إلا أن ابرز هذه الاشكال التي يمكن تحقيقها هو التنويع الجانبي من حيث أن الدولة تسعى إلى انتاج كل ما تستورده معتمدة على تقوية نسيجها الصناعي وتنمية قطاعات نشاط جديدة[28].

كما يشير Baer إلى أن كل الدول تقريبا التي اتجهت نحو التصنيع بعد المملكة المتحدة (بريطانيا) مرت بمرحلة التصنيع الهادف لإحلال الواردات أين تم توجيه الحصة الكبرى من الاستثمارات الصناعية نحو احلال الواردات[29].

وقد أشارت الكثير من الدراسات والأبحاث أن الدول النامية عليها تبني استراتيجية احلال الواردات إذا أرادت أن تحقق التنمية الاقتصادية، حيث حققت هذه الإستراتيجية معدلات نمو حقيقية تراوحت بين 6 % و 8 % في عدد من الدول التي طبقتها وساهمت في خلق بنية اقتصادية قابلة للاستمرار، كما أن الدول التي اعتمدت سياسة تحرير التجارة لاحقا لم تكن لتنجح في ذلك لولا الاعتماد على معدلات النمو والتطور الاقتصادي التي حققتها بتبنيها لإستراتيجية الإحلال في مراحل سابقة[30].

وإستراتيجية احلال الواردات تشكل بالنسبة للدول النامية دعامة لبناء اقتصاد يتميز بالمرونة والتنوع، ويتجاوب بشكل جيد مع الصدمات، كما يتميز بالنمو المتواصل مما يحسن من مستوى معيشة شعوب هذه الدول[31].

كما تعد تجربة كوريا الجنوبية في تطبيق استراتيجية احلال الواردات من التجارب الرائدة في هذا المجال، فقد تم تطبيق هذه الاستراتيجية بنجاح خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، ثم مر هذا البلد إلى مرحلة متقدمة من الانتاج بغرض التصدير مما مكنه من تحقيق تنمية ملحوظة[32]. وهذا ما يذهب اليه Bruton عندما يؤكد أن استراتيجية احلال الواردات يجب أن تؤدي في نهاية المطاف إلى الانتقال من أسلوب الحماية إلى أسلوب المشاركة الفعالة في نظام الاقتصاد العالمي المبني على قواعد العدالة والمساواة[33].

والمتتبع لتجارب الكثير من الدول النامية التي نجحت في تنويع اقتصادياتها، يلاحظ أن هذه الدول تبنت في بادئ الامر استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات لمدة زمنية معتبرة تم خلالها تأهيل النسيج الصناعي بالارتكاز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ليتم الانتقال تدريجيا إلى تحرير التجارة الخارجية ووصولا إلى تبني استراتيجية احلال الصادرات كمرحلة متقدمة يصل إليها الاقتصاد بفضل زيادة تنافسية مؤسساته الصناعية وقدرتها على الابداع والابتكار المتواصل.

ثالثا: فرص وامكانيات التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال التصنيع لإحلال الواردات.

وضعت الجزائر في السنوات الأولى بعد الاستقلال استراتيجية تنموية شأنها شأن كل الدول حديثة الاستقلال، وقد ارتكزت هذه الاستراتيجية على تطوير كل من القطاع الزراعي، بالإضافة إلى التوجه نحو التصنيع من خلال تبني استراتيجية الصناعات المصنعة.

استراتيجية الصناعات المصنعة (l'industrialisation par des industries industrialisantes) أستلهمت من التجربة السوفياتية للتصنيع خلال عشرينيات القرن العشرين، وقد عرفها كاتب الصناعات المصنعة الفرنسي Gérard Destanne de Bernis على أنها: "تلك الصناعات التي تولد تغييرا في وظائف الانتاج ينتج عنها ظهور أقطاب صناعية مترابطة فيما بينها"[34]. واستلهم Destanne هذه الاستراتيجة من نظرية أقطاب النمو لصاحبها François Perroux، وتقوم هذه الاستراتيجية على تطوير وتوسيع الصناعات الثقيلة (الصناعات الطاقوية، الحديد والصلب، المعادن، الآلات والمعدات،..الخ) والتي تؤثر ايجابا على خلق أنشطة اقتصادية جديدة من خلال العلاقات والروابط ما بين الشعب االقتصادية[35].

وقد طبقت الجزائر هذه الاستراتيجية بالاعتماد أساسا على الصناعات الطاقوية (البترول والغاز الطبيعي) مما سمح بتطوير صناعات وسيطية أخرى مثل الصناعات البتروكيمياوية، الاسمنت، الحديد،..الخ وصناعات لإنتاج السلع النهائية (النسيج، النقل،..الخ)، وقد تم انجاز الكثير من المصانع خلال فترة السبعينات من القرن العشرين من خلال الاعتماد على مشاريع المفتاح في اليد[36].

وهنا نلاحظ أن استراتيجية الصناعات المصنعة ترتكز على التنويع العمودي والتكامل بين القطاعات، عكس استراتيجية احلال الواردات التي لا تتضمن بالضرورة تكاملا بين الصناعات الناشئة، وقد اتبع هذه الاستراتيجية كل من الاتحاد السوفياتي سابقا كما اتبعتها الصين وبعض الدول، إلا أن هذه الاستراتيجية لم تنجح كثيرا في الجزائر، لأن الصناعات الثقيلة كانت في الغالب عمومية (ملك للدولة) وفي وضعية احتكار جعلها تفتقد للإبداع والابتكار والجودة، كما

عانت هذه المؤسسات من مشكلات تسييرية عديدة انتهت بحل بعضها وخوصصة البعض الآخر، وبقيت بعضها لحد الساعة بعدما تم اعادة هيكلتها ومنحها بعض الاستقلالية في التسيير.

وقبل الحديث عن إمكانية تبني الجزائر لاستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات في الوقت الراهن، ونتائجها على الاقتصاد الجزائري، نرى أنه من الضروري القاء نظرة على وضعية التجارة الخارجية للجزائر حاليا مع التركيز على جانب الواردات المعني بالإحلال.

ويعطينا الجدول رقم 01 صورة عن وضعية التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة 2014-2016 مع تبيان وضعية رصيد الميزان التجاري.

الجدول رقم 01: صادرات وواردات الجزائر خلال الفترة 2014 - 2016

الوحدة: مليون دولار

التعيين	2014	2015	2016
الواردات	58 580	51 702	46 727
الصادرات	62 886	34 668	28 883
الميزان التجاري	4 306	-17 034	-17 844
معدل التغطية (%)	107	67	61

المصدر: من اعداد الباحث انطلاقا من: احصائيات المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإعلام الالي والإحصائيات (www.douane.gov.dz)

من الجدول، نلاحظ أنه في حين سجل الميزان التجاري للجزائر فائضا ضئيلا قدره 4,3 مليار دولار خلال سنة 2014، فإنه سجل عجزا متواصلا خلال سنتي 2015 و 2016 بأكثر من 17 مليار دولار، وذلك راجع أساسا إلى انخفاض كبير في قيمة الصادرات بسبب تراجع سعر برميل النفط في النصف الثاني من سنة 2014، كما نلاحظ أن معدل تغطية الصادرات للواردات انخفض من 107 % سنة 2014 إلى معدل 67 % سنة 2015، ثم 61% سنة 2016.

ونلاحظ أيضا الانخفاض الحاد في قيمة الصادرات التي هوت من أكثر من 62 مليار دولار سنة 2014 إلى 28,8 مليار دولار سنة 2016، أي بمعدل انخفاض 54,07% . في حين لم تتراجع الواردات كثيرا رغم الإجراءات الحكومية الكبيرة الهادفة إلى خفضها.

وقد شكلت المحروقات كالعادة الجزء الأكبر من الصادرات الجزائرية خلال سنة 2015، حيث مثلت ما نسبته 94,54 % من الصادرات، كما انخفضت قيمتها بنسبة 40,76 % مقارنة بسنة 2014، أما الصادرات خارج المحروقات فقدرت قيمتها بحوالي 2,06 مليار دولار لا غير[37].

وتشكل دول الاتحاد الاوروبي الشريك الرئيسي للجزائر في مجال التجارة الخارجية، حيث تمثل الواردات من هذه الدول ما نسبته 49,21 % من مجموع الواردات، كما تشكل الصادرات إليها ما نسبته 68,28 % من مجموع الصادرات الجزائرية، حيث يتصدر قائمة الزبائن اسبانيا، ايطاليا ثم فرنسا، أما قائمة الممونين للجزائر فتتصدرها فرنسا، ايطاليا ثم اسبانيا [38].

وتشير هذه الأرقام إلى الاختلالات الكبيرة في ميدان التجارة الخارجية للجزائر، والتي تؤدي سنة بعد أخرى إلى تآكل الاحتياطي من الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى التأخر الكبير الذي يعاني منه اقتصادنا في مجال تنويع الصادرات، كما يطرح تحديات كبيرة في زمن العولمة الاقتصادية وانفتاح الأسواق، وقد زادت حدة هذه المشكلة مع انهيار أسعار النفط وما نجم عنه من تقلص كبير في ايرادات الميزانية العامة أثر بشكل كبير على تمويل مشاريع التنمية المحلية والقطاعية مع مطلع سنة 2016 وإعلان الحكومة إجراءات للتقشف من شأنها أن تسهم في حالة انكماش الاقتصاد الوطني وزيادة معدل البطالة.

وما يهمنا في هذا البحث أكثر هو تحليل الواردات الجزائرية لمعرفة مدى امكانية احلالها من خلال التصنيع بهدف تحقيق التنويع الاقتصادي لاقتصادنا الوطني، والجدول رقم 02 يلخص لنا هيكل الواردات خلال الفترة 2014 - 2016 حسب المجموعات الفرعية الأساسية.

الجدول رقم 02: هيكل الواردات الجزائرية للفترة 2014- 2016

الوحدة: مليون دولار

مجموعات المنتجات	2014		2015		2016	
	القيمة	(%)	القيمة	(%)	القيمة	(%)
السلع الغذائية	11 005	18, 79	9 316	18,09	8224	17,6
سلع موجهة لآلات الانتاج	17 622	30,08	15 970	30,84	14 333	30,67
التجهيزات	19 619	33,49	17 740	34,39	15 895	34,01
سلع استهلاكية غير غذائية	10 334	17,64	8 676	16,69	8 275	17,7
المجموع	**58 580**	**100**	**51702**	**100**	**46 727**	**100**

المصدر: المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإعلام الالي والإحصائيات، احصائيات التجارة الخارجية للجزائر، على الخط www.douane.gov.dz، تاريخ التصفح 2017/08/14.

من الجدول نلاحظ أن الواردات الجزائرية تتشكل من المجموعات الرئيسية التالية:

- **التجهيزات (**biens d'équipements**) :** وتحتل المرتبة الأولى من حيث القيمة، فهي تشكل لوحدها ثلث قيمة الواردات، وتضم تجهيزات عديدة أبرزها مركبات نقل الاشخاص ونقل البضائع، بالإضافة إلى المحركات بكل أنواعها والتجهيزات الكهربائية والهاتفية.
- **السلع الموجهة لآلات الانتاج (**biens destinés à l'outil de production**) :** وتأتي في المرتبة الثانية، وتتشكل أساسا من زيوت البترول،البنزين، مواد البناء، قطع الغيار، والزيوت الموجهة للصناعة الغذائية.
- **السلع الغذائية (**biens alimentaires**) :** وتحتل المرتبة الثالثة من حيث القيمة، وتتشكل من قائمة طويلة من السلع أهمها الحبوب، السكر،الحليب ومشتقاته، اللحوم، الفواكه الجافة،..الخ.
- **السلع الاستهلاكية غير الغذائية (**biens de consommation non alimentaires**) :** وتحتل المرتبة الأخيرة، وتضم سلعا متعددة ومتنوعة أبرزها الأدوية، السيارات السياحية، لواحق السيارات، السلع الكهرومنزلية، الأثاث، الكتب،..الخ.

نلاحظ أن كل المجموعات بدون استثناء سجلت تراجعا مستمرا خلال الفترة 2014-2016، ويرجع هذا أساسا إلى الإجراءات التي اتخذتها الجزائر في النصف الثاني من سنة 2015 للحد من ارتفاع الواردات وعجز الميزان التجاري، والتي كان أبرزها وضع المرسوم التنفيذي رقم 306/15 المؤرخ في 2015/12/6 الخاص بأنظمة رخص الاستيراد والتصدير، بالإضافة إلى رفع الكثير من التعريفات الجمركية ووصولا إلى التوقيف التام لاستيراد بعض السلع مثل السيارات السياحية.

وحسب احصائيات المديرية العامة للجمارك (المركز الوطني للإعلام الالي والإحصائيات CNIS) فإن فاتورة استيراد الحبوب بلغت سنة 2016 ما مقداره 2,71 مليار دولار بعد أن كانت في حدود 3,43 مليار دولار سنة 2015، أما واردات الحليب والمواد الأولية الخاصة به فقد بلغت 849,2 مليون دولار بعد أن بلغت 1 مليار دولار سنة 2015، كما بلغت الواردات من مواد البناء (الحديد، الخشب، الاسمنت، السيراميك،..الخ) 2,1 مليار دولار سنة 2016 مقارنة بـ 2,57 مليار دولار سنة 2015.

وفيما يخص الدواء والمنتجات الصيدلانية وشبه الصيدلانية فقد قفزت الواردات من1,97 مليار دولار سنة 2015 إلى 2,02 مليار دولار سنة 2016، ولذلك سارعت وزارة التجارة في ديسمبر 2015 إلى اصدار قرار وزاري يمنع استيراد مجموعة من الأدوية المنتجة محليا (357 دواء) ومجموعة من المعدات والتجهيزات الطبية المنتجة محليا (11).

والملاحظ كذلك أن وارداتنا جد متنوعة عكس الصادرات مما تسبب في مخاطر مالية وتراجع كبير في معدل تغطية الصادرات للواردات، إلا أن الإجراءات الحالية التي تنتهجها الحكومة والمتعلقة بالحد من الواردات لم يصاحبها عمليات احلال حقيقية من خلال التصنيع المحلي، فهي مجرد إجراءات احترازية لوقف التراجع الكبير في احتياطي الصرف ومعالجة ظرفية للعجز في الميزان التجاري.

وإذا ما تبنت الجزائر سياسة التصنيع الهادف لإحلال الواردات، فإن أفضل مقاربة هي الاحلال من الأسفل إلى الأعلى التي شرحناها فيما سبق، أي أن الأولوية في مشاريع التصنيع الهادف للإحلال يجب أن تعطى للسلع الاستهلاكية في المقام الأول، وبالرجوع إلى الجدول رقم 02 فإننا نلاحظ أن هذه السلع بنوعيها الغذائي وغير الغذائي تمثل تقريبا 35% من مجموع الواردات الجزائرية، وهي نسبة جد معتبرة، تمكن اذا ما تم احلالها ولو نسبيا من تصحيح الاختلالات في الميزان التجاري، فضلا عن الآثار الاقتصادية الايجابية لهذا الاحلال على الاقتصاد الوطني والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- بناء اقتصاد وطني يرتكز على التنويع الاقتصادي مقاوم للصدمات، مع تقليص مخاطر الارتكاز على صناعة المحروقات؛
- رفع معدل النمو الاقتصادي في المدى المتوسط والطويل من خلال زيادة حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الاجمالي؛
- إعطاء دفع قوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتمكينها من التطور في جو أكثر ملائمة مع تشجيع المنافسة الداخلية بين هذه المؤسسات؛
- خفض معدل البطالة وسط الشباب والذي يقارب 20 % حسب بعض الدراسات والأبحاث؛
- تصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات.

وتجدر الاشارة هنا أن نجاح استراتيجية احلال الواردات مرهون بالعمل على[39]:

- تنفيذ الاصلاح المؤسسي؛
- تحقيق التكامل الرأسي ما بين الصناعات حسب الحجم.
- الحد من ظاهرة الباحثين عن الريع وذلك من خلال تفعيل قوانين مكافحة الفساد؛
- التخفيض المخطط لدرجة الحماية من خلال التحرير التدريجي للواردات بشكل يتسق مع تطور القطاع الصناعي محليا وتحسن درجة تنافسيته مع تجنب التحرير المفاجئ؛
- الاستعداد الحكومي للتدخل الرشيد لإصلاح خلل السوق؛
- تطوير الأسواق المالية لمواجهة الاحتياجات التمويلية وخاصة للصناعات الصغيرة والمتوسطة؛

كما أن نجاح استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات يتطلب زمنا معتبرا، فكثير من التجارب الناجحة استغرقت عقودا من الزمن، فماليزيا مثلا عملت لمدة قاربت الثلاثين سنة للوصول إلى مرحلة التصدير المتنوع، كما أن الكثير من الدول البترولية استغرقت زمنا طويلا لتطوير وتنويع صناعتها المحلية[40].

ومن أمثلة سياسات التنويع الاقتصادي التي اتبعتها الدول المصدرة للبترول، والتي يمكن أن تشكل قاعدة عمل أولية لحالة الجزائر نذكر[41]:

- زيادة الرسوم الضريبية على أنشطة الاستيراد مع تقديم المساعدة المالية لدعم التصدير؛
- استخدام بنوك التنمية، صناديق الضمان، وهيئات ترقية الصادرات؛
- خلق أقطاب صناعية كبرى مع ربطها بالجامعات ومراكز الابحاث؛
- الاستثمار المستهدف لخلق الكفاءات والبنى التحتية.

خـاتمـة:

لقد تبين لنا من خلال هذه الورقة البحثية أن التنويع الاقتصادي حتمية وليس خيار بالنسبة للجزائر، فمواصلة تركيز الصادرات في قطاع اقتصادي وحيد (قطاع المحروقات) قد نتج عنه الكثير من الاختلالات المالية بسبب التقلبات المستمرة لسوق النفط وعلاقته بالتوازنات الدولية الجيوسياسية، وعليه يجب العمل وبسرعة لإعادة بناء اقتصاد متنوع مبني على قطاعات نشاط حيوية، وبالنظر إلى صعوبة تبني استراتيجية احلال الصادرات في وضعنا الراهن، فإن منطق الواقعية يفرض تبني استراتيجية تصنيع هادفة لإحلال الواردات، مع البدء بالمنتجات الاستهلاكية التي لا تتطلب تكنولوجيا متطورة ولا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، ثم المضي تدريجيا في الاحلال إلى غاية إعادة تأهيل النسيج الصناعي الجزائري الذي تآكل بشكل كبير مع بداية ثمانينات القرن الماضي.

ولإنجاح استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات في الجزائر، نقترح جملة من التوصيات نراها ضرورية في المدى القصير والمتوسط من أجل الاستفادة القصوى من هذه الاستراتيجية، وتجنب بعض مساوئها الاقتصادية انطلاقا من تجارب الدول التي سبقتنا في تبني هذا النهج، ومن بين هذه التوصيات نذكر:

- إعادة بعث وتفعيل برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر قاطرة التنويع الاقتصادي،
- توجيه عمل آليات خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDI, ANSEJ, CNANC, ANGEM) لاستهداف القطاعات الانتاجية المعنية بالإحلال وجعلها ذات أولوية في التمويل والمرافقة؛
- فرض رسوم جمركية اضافية على المنتجات المستوردة التي لها بديل محلي ومساعدة المنتجين المحليين على زيادة تنافسيتهم من خلال خفض الضرائب على الأنشطة الانتاجية؛
- زيادة الدعم للفلاحين والمزارعين مع وضع الآليات الكفيلة بوصوله إلى المنتجين الحقيقيين وليس السماسرة؛
- بعث عمليات الخوصصة للشركات العمومية من أجل تحسين أداءها وإشراك القطاع الخاص بشكل أكثر فعالية في تنفيذ استراتيجية احلال الواردات؛
- إرساء وتفعيل مبادئ حوكمة الشركات في مؤسسات القطاع العام والخاص من أجل تحسين أداءها وتحضيرها لمرحلة الانفتاح التجاري الشامل؛
- خلق وتطوير مشاريع التصنيع الزراعي خاصة في ميدان الصناعات التحويلية، من خلال توفير الدعم الكافي والتجهيزات اللازمة للنهوض بقطاع السلع الغذائية وضمان الأمن الغذائي؛
- إعادة بعث وتأهيل قطاع النسيج الذي تضرر كثيرا بفعل المنافسة غير العادلة مع المنتجات المستوردة، لدرجة أن الانتاج الوطني في هذا القطاع لا يغطي سوى 5 % من الطلب المحلي؛
- اعتماد الأفضلية للسلع المحلية كمعيار أساسي في ميدان مشتريات الحكومة والصفقات العمومية؛

الهوامش والمراجع:

*1 Paterne Ndjambou, **diversification économique territoriale : enjeux, déterminants, stratégies, modalités, conditions et perspectives**, thèse de doctorat présentée à l'université de QUÉBEC à CHICOUTIMI, octobre 2013, p 82.*

[2] idem, p 82

*[3] ممدوح عوض الخطيب، **"أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي"**، جامعة الكويت، المجلة العربية للعلوم الادارية، مجلد 18، عدد 2، ماي 2011، ص. ص 203، 208.*

[4] PATERNE NDJAMBOU,op cit, p 85

[5] en amont.

[6] en aval.

*[7] la Banque des États de l'Afrique Centrale. Service de la Programmation monétaire, **Diversification économique en Afrique centrale : état des lieux et enseignements ,** étude présentées à l'occasion du Forum sur la diversification des économies de la CEMAC, organisé par la BEAC du 1er au 3 octobre 2007, à Libreville (Gabon).*

[8] Idem.

*[9] Alan Gelb, **Diversification de l'économie des pays riches en ressources naturelles,** Contribution préparée pour le séminaire de haut niveau du FMI, Ressources naturelles, finance et développement, Alger, 4-5 novembre 2010.*

[10] ممدوح عوض الخطيب، مرجع سابق. ص 209.

[11] PATERNE NDJAMBOU,op cit, p 83

[12] Alan Gelb, op cit.

*[13] CHERIET ATHMANE, **Une perspective théorique et historique sur les stratégies d'industrialisation avec étude de cas de l'Algérie**, Séminaire national sur : " L'économie algérienne: lectures modernes du Développement, Faculté des Sciences Economiques, Sciences de Gestion, université de batna.*

[14] سلوى صبري، **"سياسة إحلال الواردات الفلسطينية مشاكل وصعوبات التطبيق وسبل التطوير"**، ورقة بحثية مقدمة إلى : المؤتمر الاقتصادي لجامعة القدس المفتوحة بعنوان : نحو تعزيز تنافسية المنتجات الفلسطينية، أيام 16-17 أكتوبر 2012 رام الله – فلسطين.

[15] *Werner Baer,* ***Import Substitution and Industrialization in Latin Amercia: Experiences and Interpretations****, Latin American Research Review, Vol. 7, No. 1 (Spring, 1972), p 96.*

[16] *un protectionnisme éducateur.*

[17] *PATERNE NDJAMBOU,op cit, p 88.*

[18] *Werner Baer, op cit, p. 95.*

[19] *Henry Bruton,* ***import substitution****, handbook of development economics, volume II, Elsevier science publishers, B.V, 1989, p 1602.*

[20] *CHERIET ATHMANE, op cit.*

[21] أحمد الكواز، الكويت، **"استراتيجيات التنمية التجارية"**، منشورات المعهد العربي للتخطيط، في موقع المعد على الإنترنت:

www.arab-api.org

[22] جبر سلامة القريناوي، **"قدرة قطاع الصناعات الغذائية على احلال الواردات"**، حالة قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم إدارة الاعمال، كلية التجارة، الجمعة الاسلامية بغزة، 2006،ص 84.

[23] *CHERIET ATHMANE, op cit.*

[24] *idem.*

[25] سلوى صبري، مرجع سابق.

[26] بوطمين سامية، **"انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع : نظرية التحليل الاقتصادي جامعة الجزائر،جوان 2001، ص 113.

[27] أحمد الكواز، مرجع سابق.

[28] *PATERNE NDJAMBOU,op cit, p 85*

[29] *Werner Baer, op cit, p 96.*

[30] سلوى صبري، مرجع سابق

[31] *Henry Bruton, op cit, p 1603.*

[32] *PATERNE NDJAMBOU,op cit, p 85*

[33] *Henry Bruton, op cit, p 1604.*

[34] *CHERIET ATHMANE, op cit.*

[35] *PATERNE NDJAMBOU,op cit, p 85*

[36] *Projets clé en main.*

[37] *Direction Générale des Douanes, Centre National de l'Informatique et des Statistiques,* ***statistiques du commerce extérieure de l'Algérie, année 2015.***

[38] *Idem.*

[39] أحمد الكواز، مرجع سابق.

[40] *Reda Cherif , Fuad Hasanov,* ***Diversification dans les pays exportateurs de ressources naturelles****, Présenté au Kuwait à la conférence FMI sur la diversification, Mai 2014.*

[41] *Idem.*